العرب
الثلاثاء 2021/04/27
السنة 43 العدد 12043

فيصل بن فرحان في الدوحة: استكمال المصالحة أم وساطة مع إيران

الدوحة - أثارت زيارة مفاجئة قام بها وزير الخارجية السعودي الأمير فيصل بن فرحان، الإثنين إلى العاصمة القطرية الدوحة، الأسئلة بشأن هدفها وإن كانت تتعلّق باستكمال مسار المصالحة بين السعودية وقطر والذي بدأ في قمة العلا الخليجية التي احتضنتها المملكة في يناير الماضي، أم بوساطة محتملة بين الرياض وطهران تكشّف الحديث عنها خلال الأيام القليلة الماضية.

وقالت مصادر خليجية إنّ مأتى التساؤل أن زيارة الوزير السعودي جاءت غداة زيارة مماثلة قام بها وزير الخارجية الإيراني محمّد جواد ظريف إلى قطر التي احتفظت بعلاقات جيدة مع إيران لم تتأثر بالتوتّرات الكبيرة التي سادت العلاقة بين طهران ومعظم عواصم المنطقة خلال السنوات الماضية بما في ذلك الرياض.

واعتبرت المصادر أن قطر مرشّحة إلى جانب العراق للقيام بالوساطة في حال قبلت الرياض بمبدأ إجراء حوار مع طهران.

> حراك دبلوماسي غير اعتيادي في المنطقة وتلميحات كثيفة إلى متغيّرات قادمة في الوضع الإقليمي باتجاه التهدئة

وذكرت وكالة الأنباء السعودية "واس" أنّ وزير الخارجية القطري الشيخ محمد بن عبدالرحمن آل ثاني استقبل نظيره السعودي في مطار الدوحة، لكنّها لم تتطرق إلى جدول أعمال الزيارة ولا مدتها.

ومن جانبها قالت وكالة الأنباء القطرية "قنا" إنّ الوزيرين القطري والسعودي بحثا في اجتماع عقداه بالدوحة "مستجدات الوضع في المنطقة ومسيرة التعاون الخليجي".

وفي 8 مارس الماضي تلقى أمير قطر الشيخ تميم بن حمد آل ثاني رسالة من العاهل السعودي الملك سلمان بن عبدالعزيز نقلها الأمير فيصل بن فرحان خلال زيارة كانت الأولى له إلى الدوحة، منذ إعلان المصالحة الخليجية.

وراجت أنباء خلال الأيام الأخيرة عن خطوات خجولة لإعادة العلاقات المقطوعة بين السعودية وقطر. وفي ظل غياب تأكيدات رسمية لذلك سجّل مراقبون وجود حراك دبلوماسي غير اعتيادي في المنطقة اعتبروه مؤشرا على وجود مساع حقيقية لإطلاق حوار بين طهران والرياض.

وبدأ وزير الخارجية الإيراني الأحد جولة في المنطقة استهلها بزيارة إلى الدوحة قبل أن يحل الإثنين في العاصمة العراقية بغداد.

وقال المتحدث باسم الخارجية الإيرانية سعيد خطيب زاده في بيان إنّ جولة ظريف تأتي "في إطار تطوير العلاقات الثنائية ومتابعة المباحثات الإقليمية وما هو أوسع منها".

وجاءت جولة الوزير الإيراني بعد أيام من تقرير لصحيفة فايننشال تايمز البريطانية تحدث عن استضافة بغداد في التاسع من أبريل الجاري لقاء بين مسؤولين إيرانيين وسعوديين، في ما وصفته بأنه "أول مباحثات سياسية مهمة" بين البلدين منذ قطع الرياض علاقاتها مع طهران في مطلع العام 2016.

وأكد مصدر حكومي عراقي وآخر دبلوماسي غربي لوكالة فرانس برس حصول الاجتماع الذي أشارت الصحيفة إلى أنه سيتبع بلقاء آخر في الأيام المقبلة.

ولم تؤكد طهران أو تنفي حصول اللقاء. لكن خطيب زاده كرّر خلال مؤتمر صحافي في 19 من الشهر الجاري ترحيب بلاده بالحوار مع السعودية.

وقال "ما يهم هو أن الجمهورية الإسلامية لطالما رحبت بإجراء مباحثات مع السعودية وتعتبر أن ذلك سيكون في صالح شعبَي البلدين والسلام الإقليمي والاستقرار"، مشددا على أن المقاربة الإيرانية "لا تزال مستمرة".

ومن جهتها لم تعلق الرياض رسميا على التقارير لكن صحيفة عرب نيوز السعودية الناطقة بالإنجليزية نقلت عن مسؤول سعودي بارز لم تسمه نفيه حصول مباحثات مع إيران في العراق.

وتعد إيران والسعودية على طرفي نقيض في معظم الملفات الإقليمية ومن أبرزها النزاع في اليمن، حيث تقود الرياض تحالفا عسكريا داعما للحكومة المعترف بها دوليا، وتتهم طهران بدعم المتمردين الحوثيين الذين يسيطرون على مناطق واسعة في شمال البلاد أبرزها صنعاء.

وقطعت الرياض علاقاتها مع طهران في يناير 2016 إثر هجوم على سفارتها في العاصمة الإيرانية وقنصليتها في مشهد نفذه "محتجون" على إعدام المملكة رجل الدين الشيعي نمر النمر.

كما تبدي الرياض قلقها من النفوذ الإقليمي لطهران، وتتهمها بالتدخل في شؤون دول عربية مثل سوريا والعراق ولبنان، وتتوجس من البرنامج النووي لإيران وقدراتها الصاروخية.

وتأتي التقارير عن حوار بين الطرفين في ظل مباحثات تستضيفها فيينا بين طهران والقوى الكبرى تهدف إلى البحث عن سبل لعودة الولايات المتحدة إلى الاتفاق النووي لعام 2015، ورفع عقوبات فرضتها الإدارة السابقة للرئيس دونالد ترامب على الجمهورية الإسلامية بعد انسحابها أحاديا من هذا الاتفاق عام 2018.

وسبق لإيران أن رفضت دعوات سعودية لإشراك الرياض وحلفائها الإقليميين في أي مباحثات دولية بشأن الملف النووي، لكنها أكدت مرارا استعدادها لإجراء حوار إقليمي.

وبقيت العلاقات بين طهران والدوحة وثيقة إبان الأزمة الدبلوماسية الخليجية التي اندلعت في أعقاب قرار الرياض وعدد من العواصم العربية قطع العلاقات معها على خلفية اتهامها بالتقرب من إيران ودعم تنظيمات متطرفة في المنطقة، وهو ما نفته قطر.

ولم يخل الخطاب الدبلوماسي الذي رافق زيارة ظريف إلى الدوحة من تلميحات إلى تجاوز الزيارة الشأن الثنائي إلى الوضع الإقليمي، حيث ذكرت وكالة الأنباء القطرية أن وزير الخارجية القطري ونظيره الإيراني استعرضا "سبل خفض التوتر في المنطقة وتعزيز أمنها واستقرارها عبر الحوار".

توقيت الزيارة غني بالدلالات

تصعيد نواب المعارضة الكويتية يتحدّى صمود حكومة الشيخ صباح الخالد

تعطيل أشغال البرلمان حتى إلغاء تأجيل استجوابات رئيس الوزراء

الكويت – دشّن نواب المعارضة الكويتية مرحلة تصعيدية جديدة بقرارهم تعطيل أشغال البرلمان في محاولة للي ذراع حكومة الشيخ صباح الخالد الحمد الصباح، وإجبار رئيسها على الخضوع للاستجوابات النيابية والتراجع عن قرار تأجيل تلك الاستجوابات إلى دور الانعقاد القادم.

واتّفق ثمانية وعشرون نائبا على استخدام كل الوسائل المتاحة لمنع انعقاد جلسة مجلس الأمّة المقرّرة للثلاثاء ما لم يصعد رئيس الحكومة خلالها إلى منصّة الاستجواب، للإجابة على استجوابات أصرّ النواب على تضمينها برنامج الجلسة متجاهلين قرار التأجيل.

ويتحدّى هذا التصعيد النيابي إستراتيجية الصمود التي وضعتها الحكومة، وتقوم على التسلّح بطول النفس واستخدام الأدوات القانونية والمساومات السياسية في مواجهة نواب المعارضة، بدل الاستسلام والاستقالة كما جرت العادة في مواجهات سابقة بين السلطتين التشريعية والتنفيذية.

حسن جوهر

الخيار الوحيد أمام رئيس الوزراء هو صعود منصة الاستجواب

ومع الإصرار الكبير من قبل النواب على التصعيد ضدّ الحكومة، بدأت دوائر سياسية كويتية تتحدّث عن استحالة التعايش بين البرلمان بتركيبته الحالية وحكومة الشيخ صباح الخالد، ما قد يجعل اللجوء إلى الحلّ التقليدي المتمثّل في حلّ البرلمان والدعوة إلى انتخابات مبكّرة أمرا لا مناص منه.

وقالت صحيفة القبس الكويتية إن الفريق النيابي الرافض لقرار تأجيل استجوابات الشيخ صباح الخالد يستعد لجولة جديدة من الصدام خلال جلسة الثلاثاء والمدرج على جدول أعمالها ثلاثة استجوابات للخالد، ورابع لوزير الصحة الشيخ باسل الصباح. واتفق النواب على أن يصعد رئيس الوزراء المنصة أو لن تكون هناك جلسة.

ونقلت عن النائب حسن جوهر قوله إنّ رئيس الوزراء ليس لديه إلا خيار وحيد وهو صعود منصة الاستجواب، وإنّه يتحمّل مسؤولية محاولة عدم تمكين النواب من استجوابه، بينما قال النائب صالح المطيري "لن ندع جلسة مجلس الأمة تستكمل انعقادها ما لم يصعد رئيس مجلس الوزراء إلى منصة الاستجواب".

ومن جهتها نقلت صحيفة الرأي المحلية عن مصادر نيابية قولها إنّ النواب الثمانية والعشرين الذين اجتمعوا في ديوان النائب حسن جوهر، تدارسوا سيناريوهات عدة للتعامل مع جلسة الثلاثاء ومنع عقدها تحت أي ظرف في حال عدم صعود رئيس الوزراء منصة الاستجواب.

وأضافت المصادر أنّ المجتمعين اتفقوا على مبدأ عدم ترك الجلسة تمر إلا بموقف حاسم، وأن رئيس الوزراء ليس أمامه سوى خيار صعود المنصة وغير ذلك سيواجه بتصعيد يختلف في شكله ومضمونه عما سبق.

وذكرت من ضمن السيناريوهات التي طرحت في الاجتماع الجلوس في مقاعد الوزراء واعتلاء منصة رئاسة مجلس الأمّة، لكنّ الاتفاق استقر على أن تكون مجريات الجلسة هي التي تحدد السيناريو الأقرب إلى التنفيذ.

كما نقلت الصحيفة عن النائب مهند الساير قوله إنّ "الأهم والأكيد أن الجلسة لن تمر إذا أصر رئيس الوزراء على عدم صعود المنصة، ونحن لم نتفق على سيناريو معين، وتركنا الأمر لأحداث الجلسة والخيارات مفتوحة، ولكن لن نقبل بالتعدي على حق النائب في استخدام أداة الاستجواب".

وتحاول حكومة الشيخ صباح الخالد الصمود ما أمكن في وجه الضغوط النيابية لتجنّب اللجوء مجدّدا إلى الاستقالة، كما أن السلطة حريصة على تجنّب حلّ البرلمان في ظل وجود حاجة أكيدة للاستقرار السياسي نظرا لصعوبة الظرف والتحديات التي فرضتها جائحة كورونا على الكويت، التي تعاني أزمة مالية غير مسبوقة بسبب تراجع أسعار النفط الذي يشكّل المورد الرئيسي للدولة.

ويبدو أن المعارضة الكويتية تحاول من خلال تحركاتها التصعيدية الدفع بخيار حلّ البرلمان وإجراء انتخابات مبكّرة، بعد أن تبيّن لها أن أغلبيتها في البرلمان الحالي ليست كافية لتحقيق الأهداف التي خططت لها ومن ضمنها إصدار عفو عام على معارضين مدانين في قضايا سياسية وإدخال تعديلات على الدستور، وكذلك توجيه برامج الحكومة بما يتوافق مع رؤى الشق الإسلامي المهيمن على المعارضة.

بل إنّ تلك الأغلبية لم تسطع حماية أبرز رمز للمعارضة تحت قبة البرلمان وهو النائب السابق بدر الداهوم الذي أسقطت عضويته في المجلس بقرار من المحكمة الدستورية، ولم يتمكّن المدافعون عنه لاحقا من إجراء تصويت برلماني لإلغاء القرار.

تنظير إيراني بشأن سيادة العراق ودوره بدافع الحاجة لوسيط إقليمي

بغداد - قال وزير الخارجية الإيراني محمد جواد ظريف إنّ بلاده تحترم سيادة العراق، كما ترحّب بقيامه بدور مهمّ في المنطقة.

لكنّ تصريحات الوزير الإيراني التي أدلى بها الإثنين بمناسبة زيارته للعراق، بدت لمراقبين على طرف نقيض مع سياسات إيران المتّبعة بالفعل تجاه جارها العراق التي تقوم على التدخّل في أدقّ شؤونه ومحاولة التحكّم في قراره السياسي والاقتصادي وحتّى الأمني وذلك بواسطة قادة الأحزاب والميليشيات الشيعية الممسكين بزمام السلطة في البلد منذ سنة 2003.

وقال ظريف خلال مؤتمر صحافي مشترك عقده مع نظيره العراقي فؤاد حسين في بغداد "نرحب بالدور العراقي في المنطقة ونعمل على تعزيز دور العراق في تحقيق الأمن والاستقرار في الإقليم". وأضاف "علينا أن نبني علاقاتنا على مبدأ حسن الجوار وعدم التدخل في الشؤون الداخلية"، ومؤكدا "علينا إقامة حوار وفق مبدأ الاحترام المتبادل".

كما وصف العلاقات الإيرانية – العراقية بالقوية، قائلا إنّ "المنطقة بحاجة إليها".

ودأبت إيران طيلة السنوات الماضية على عرقلة ترميم العلاقات بين العراق وجيرانه وخصوصا المملكة العربية السعودية، وذلك بهدف تسهيل الاستفراد به واتخاذه مجال نفوذ لها. لكنّ الأمر قد يكون اختلف جزئيا مع رغبة طهران في استدراج الرياض إلى حوار شكلي وتبريد الصراع معها. ولذلك لم تستبعد مصادر سياسية أن تكون القيادة الإيرانية بصدد استخدام العلاقة الجيدة التي يقيمها رئيس الوزراء العراقي مصطفى الكاظمي مع القيادة السعودية لإقناع الأخيرة بما ترغب فيه طهران من حوار على طريقتها.

وقلّل شاهو القره داغي مستشار مركز العراق الجديد للبحوث والدراسات الاستراتيجية من أهمية تصريحات ظريف معتبرا أنّها جاءت في الإطار الرسمي الدبلوماسي.

وقال في تصريحات لـ"العرب"، "لو كانت هذه التصريحات تشكل البناء الأساسي للعلاقات بين البلدين لكانت العلاقات طبيعية مثل دول العالم، ولكن ظريف نفسه يشتكي من سيطرة الحرس الثوري على الخارجية الإيرانية والتحكم فيها".

كما اعتبر القره داغي أنّ "إيران لو أرادت إقامة علاقات طبيعية واستقرار للعراق لما استمرت في دعم الميليشيات الطائفية وفواعل اللادولة التي تساهم بشكل مباشر في ضرب أمن البلد واستقراره".

وأكّد وجود "ازدواجية واضحة في الخطاب الإيراني، فمن جهة يؤكد الإيرانيون احترام العراق، ومن جهة أخرى يعتبرونه جزءا من محور المقاومة وبالتالي دولة فاقدة للسيادة. وفي الحقيقة هم يعتبرون العراق مجرد ممر لنقل السلاح والميليشيات ومركزا لتهديد باقي الدول، ولا يتعاملون معه كدولة طبيعية إطلاقا".

ووصل وزير الخارجية الإيراني إلى العراق في ظل أخبار غير مؤكّدة تتناقلها وسائل إعلام إيرانية وأجنبية بشأن قيام الجانب العراقي برعاية اجتماع بين مسؤولين إيرانيين وسعوديين في بغداد الشهر الماضي.

وقال وزير الخارجية العراقي فؤاد حسين خلال المؤتمر الصحافي المشترك مع نظيره الإيراني إنّ مناقشات جرت مع ظريف حول مواضيع مهمة تتعلق بالمنطقة.

وأضاف أنّ "أساس السياسة الخارجية العراقية هو بناء علاقات متوازنة مع الجميع ودفع الوضع إلى التهدئة". كما أشار إلى أنه ناقش مع "ظريف العلاقات الخليجية الإيرانية وتقييم الدور العراقي في هذا المسار".

ومن جانبه دعا الرئيس العراقي برهم صالح خلال استقباله وزير الخارجية الإيراني إلى ضرورة الالتزام بالحوار لتجاوز الصراعات والخلافات التي تواجهها المنطقة"، مؤكدا أن بلاده تعمل على تخفيف التوتر والأزمات في المحيط الإقليمي.

واعتبر المحلل السياسي العراقي صالح الحمداني أن "موقف إيران الدولة يختلف عن إيران الثورة رغم أن هناك بعض التشابه في نظرة الجهتين في بعض المسائل".

وقال في تصريح لـ"العرب" إنّ هناك "رغبة لدى إيران في استخدام نفوذها في العراق كورقة مهمة في التفاوض مع الغرب حول الاتفاق النووي".

شاهو القره داغي

إيران لو أرادت استقرارا وسيادة للعراق لما دعمت الميليشيات

صالح الحمداني

لا حل سوى تقوية الداخل العراقي بوجه النفوذ الخارجي

وأضاف "إيران خطر على العراق والمنطقة بسبب سلوك نظامها الحالي، ولا علاج سوى تقوية الداخل العراقي وتوحيد قواه السياسية والاجتماعية من أجل مصالح البلاد العليا وعدم القبول بنفوذ أي دولة".

ورغم تمكّن إيران من توطيد نفوذها في العراق عن طريق علاقاتها بالطبقة العراقية الحاكمة، إلاّ أنّها أصبحت خلال السنوات الماضية قلقة على مستقبل ذلك النفوذ نظرا لفشل حلفائها في قيادة البلد وخسارتهم ثقة الشارع الذي دفعه سوء الظروف الاقتصادية والاجتماعية إلى تفجير انتفاضة عارمة قبل أكثر من سنتين تدرّج خلالها من المطالبة بالإصلاح إلى رفع شعار إسقاط النظام.